أثار ظاهرة الهجرة غير الشرعية علي ليبيا والأليات القانونية لمواجهتها

د. عبدالناصر عبدالسلام الدهري
أستاذ مساعد كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب

د. عبدالقادر علي أبوستة
أستاذ مساعد كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب

ملخص الدراسة :-

عُرفت الهجرة قديما مع بداية وجود الإنسان على الأرض، وكانت عبارة عن تنقل للجماعات البشرية من مكان إلى آخر لتوفير سبل العيش أو تحقيق الأمن، ومن خلال ذلك اختلطت الثقافات والمجتمعات بعضها بالآخر، وكان لها دور حضاري ، كما لا يمكن لنا إهمال تأثيراتها السلبية في الوقت الحاضر في مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في مختلف المجتمعات ، ونخص بالذكر دول العبور عامة وليبيا خاصة ، كما تؤثر الهجرات بشكل كبير على الأمن القومي الليبي؛ نظر لموقعها الجغرافي الاستراتيجي كدولة عبور.

كما اصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية تمثل خطراً كبيرًا يهدد سلامة الدولة الليبية ودول الجوار، وساهم في ذلك تردي الأوضاع الأمنية في ليبيا وانعدام الأمن فيها ، وعدم مراقبة الحدود الليبية إلى هجرة العديد من الأفراد داخل حدودها ، وجعلها منطقة عبور لهم إلى دول أخرى وذلك هرباً من تلك الأوضاع ، وفي نفس الوقت تأثرت ليبيا بالهجرة غير الشرعية من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والأمنية، الأمر الذي سبب في انتشار الجريمة والاحتيال والتزوير، ودخول الجماعات الإرهابية داخل صفوف المهاجرين .

وبناءً عليه تبين أن المهاجرين غير الشرعيين يؤثرون في أمن ليبيا ، وتعتبر قضية الهجرة غير الشرعية من أهم القضايا التي ترهق المجتمع الد ولي والمنظمات الدولية ، وتسبب في حدوث الكثير من المشاكل للدول التي يأتي إليها المهاجرون ، كزيادة معدلات الجريمة والاتجار بالبشر وانتشار الأمراض الوبائية و تهديداً للتركيبة الديمغرافية وتهديد للأمن القومي ، وتنذر بخطر استراتيجي يتمثل في انخراط بعض المهاجرين في الجماعات الإرهابية ، كما تشكل البيئات الغنية نسبياً والتي تتوافر فيهاً سبُل العيش وفرص العمل عوامل جذب للمهاجرين حيث تعتبر ليبيا احد اهم مناطق جذب للمهاجرين من دول الجوار الأفريقي نتيجة عدم تفعيل القوانين الليبية الرادعة للمهاجرين غير الشرعيين، ومن أهم الاسباب الاخرى التي تجعل ليبيا منطقة جذب وعبور لهم هو موقعها الجغرافي إضافة الى تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية، خاصة بعد أحداث الربيع العربي في ليبيا، والتي أدت إلى الانفلات الأمني وعدم مراقبة حدود الدولة مع دول الجوار.

Summary:

Migration was known at the beginning of the existence of man on earth, and was a movement of human groups from one place to another to provide livelihoods or achieve security, and through it mixed cultures and communities with each other, and had a civilized role, and we can not neglect their negative effects at present In terms of economic, social and security life in various societies, especially transit countries in general and Libya in

particular, migrations also significantly affect the national security of Libya; due to its strategic geographical position as a transit country.

The phenomenon of illegal immigration has become a major threat to the safety of the Libyan state and neighboring countries. And the entry of terrorist groups into the ranks of migrants.

Consequently, illegal immigrants were found to affect Libya's security, The issue of illegal immigration is one of the most important issues that strain the international community and international organizations, and cause many problems for the countries to which migrants come, such as increasing crime rates, human trafficking, the spread of epidemic diseases, a threat to demographic structure and a threat to national security, and threatens the strategic danger of the involvement of some migrants. In terrorist groups, relatively rich environments with livelihoods and employment opportunities are also attractive factors for migrants. Libya is one of the most attractive areas for migrants from neighboring African countries due to the non-enforcement of Libyan deterrent laws For illegal immigrants, One of the most important reasons that make Libya an attractive and transit area for them is its geographical location in addition to the deterioration of economic and security conditions, especially after the events of the Arab Spring in Libya, which led to insecurity and lack of control of the state's borders with neighboring countries.

- **أسباب اختيار الموضوع :–**

من الأسباب التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع ، كونه من المواضيع المهمة على المستوى الاقليمي والعالمي ، واصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من المواضيع المطروحة في إطار التعاون الدولي ، او فيما بين الدول بشكل جماعي.

- **مشكلة الدراسة :–**

تدور مشكلة الدراسة حول الهجرة غير الشرعية ، وأثرها على الأمن القومي الليبي ، وما سببته من انتشار معدل الجريمة والأوبئة والسرقة والخطف والاتجار بالبشر ، وكذلك انتشار الأمراض التي لم تكن معروفة في المجتمع الليبي ، وعلى المستوى الإقليمي وما سببت لها من مشكلات بسبب الهجمات الإرهابية ؛ ومثال على ذلك سرت وبنغازي وبعض مناطق الجنوب ، ويتمثل ذلك بدخول إرهابيين من الدول الاقليمية المجاورة لليبيا.

- **أهداف الدراسة :–**

تسعى الد راسة لتحقيق الأهداف الآتية :–

أ) – الوقوف على المبادئ الحاكمة لمكونات الأمن القومي الليبي وتحديات الهجرة غير الشرعية التي تواجهها.

ب) – دراسة وتحليل تأثير الهجرة غير الشرعية على واقع ومستقبل الأمن القومي في ليبيا.

ج) – تحديد دوافع الهجرة غير الشرعية وموقف القانون الدولي الإنساني منها.

- **أهمية الموضوع :–**

تتضح أهمية هذه الدراسة في فهم وتحليل الهجرة غير الشرعية كظاهرة ، ومعرفة حجمها و أثارها المختلفة السلبية منها أو الإيجابية ، وتقديم مقترحات وتوصيات لمكافحة ظاهرة الهجرة دوليا ووطنيا.

- **منهجية البحث :–**

تعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لكي نتمكن من وصف ظاهرة الهجرة غير المشروعة ، وتحليل أسبابها ودوافعها و الآثار الناتجة عنها ،والوصول إلى استنتاجات بشأنها.

– **الدراسات السابقة :–**

– **آثار الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور:–** حيث هدفت الد راسة إلى توضيح آثار الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور ليبيا نموذجا" ، وبينت الدراسة إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تمثل هاجسا يهدد سلامة الوطن والدول التي تستقبل المهاجرين الغير شرعيين ، و كيفية علاج الآثار السلبية ودوافعها.

– **دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة بنغازي**

هدفت الد راسة إلى التعرف على أهم خصائص المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين بمركز قنفودة ببنغازي وتجاربهم المتعلقة بالهجرة، وكذلك معرفة العوامل التي دفعتهم إلى هجر مواطنهم، والعوامل التي جعلتهم يقصدون ليبيا دون غيرها.

- **الهجرة غير القانونية إلى ليبيا وتأثيرها في الأمن القومي الليبي.**

هدفت إلى دراسة ظاهرة الهجرة غير القانونية إلى ليبيا، وتأثيرها في الأمن القومي الليبي، ومن خلال

التعرف على هذه الظاهرة من حيث الحجم والتطور والأبعاد المختلفة في ظل ما تشهده الأوضاع

السياسية والأمنية من فوضى وانفلات أمني، وقد بينت الدراسة أن الهجرة غير القانونية إلى ليبيا تشهد

تصاعدا مستمرا في ظل تردي الأوضاع السياسية والأمنية الحالية.

- **صعوبات البحث :–**

من الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث هي قلة المراجع والمصادر في هذا الموضوع باعتباره من المواضيع المعاصرة و الحديثة ولم يتم دراستها بشكل دقيق في ليبيا .

أولاً :– تعريف الهجرة غير الشرعية .

الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة ليست جديدة على المجتمعات البشرية ، ويرجع سببها في أغلب الآحيان للأوضاع التي في بلدانهم كالسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الظروف التي تؤدي للهجرة وترك أوطانهم (صلاح الدين باشا 1965،ص205)، ولكن في العصر الحديث أصبحت الهجرة تشكل خطر ومشاكل بسبب ترسيم الحدود وتحديد الجنسية حسب نظام خاص بكل دولة على حدا، والدول تحرص على وضع الحلول لحل مشاكل مواطنيها كتوفير المتطلبات الأساسية كفرص العمل وتوفير الخدمات ، وتمنع المهاجرين للدخول إلى أراضيها ، وذلك لتفادي الكثير من المشاكل والعديد من السلبيات منها: ـ

الصحية وانتشار الجريمة وتكدس البطالة وخاصة أثناء الازمات الاقتصادية ، والهجرة غير الشرعية المعاصرة أصبح لها مهربين يمارسون مهنة التهريب ، نتيجة تزايد عدد الذين يبحثون عن فرص عمل (تاريخ الهجرة ، الجزيرة 2005)، لذلك يضطرون ليدفعوا الأموال ومدخراتهم من أجل الوصول إلى أوروبا أو غيرها ويعرضون أنفسهم للخطر المتمثل في ركوبهم وسائل نقل غير مأمونة للعبور بها عبر البحر المتوسط ، ونجد بعضهم نساء وأطفال وهؤلاء يقعون ضحايا في يد المهربين لكونهم أشخاص ذوي خبرة وتجربة ، وضحايا للتهريب ويتم استغلالهم ويسيئون معاملتهم ويتعرضون للاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان ، وهؤلاء المهاجرين يتم استغلالهم كقوة عاملة رخيصة .

وقد أصبحت الهجرة غير الشرعية وهذا ما يثير القلق، إلى نشاط منظم تنظيما عالميا وارتبطت ارتباط ذو تداعيات خطرة وأصبحت داعم للجرائم العالمية كتجارة المخدرات وتسويق الدعارة ، ونظراً لكون الهجرة تشكل عامل رئيس في إحداث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (ابراهيم حركات 198 ط 3)، فقد أدى ذلك لاهتمام الباحثين والمتخصصين في علم الاجتماع والثقافة والاقتصاد والسياسة.

ثانياً :– مراحل تطور الهجرة غير الشرعية.

كل عمليات الهجرة الجماعية التي تمت من الجنوب نحو الشمال خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي لقد كانت كل تحددها حاجة المجتمعات الشمالية ، وكانت تتم حسب شروط أوروبية صارمة (سامية خضر، مجلة الوفد،2016ص73)، واللافت للنظر أن العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي شكلت مرحلة حاسمة في رسم معالم جديدة للهجرة في حوض المتوسط ، وتميزت بتسجيل تدفق واسع لأنواع الهجرة من الجنوب.

ففي النصف الأول من القرن الماضي كانت الهجرات تتم من الشمال نحو الجنوب ، وذلك بدءاً من الرحلات الاستكشافية التي قام بها الرحالة الأوروبيون نحو العوالم الجديدة ، وجاءت بعدها الهجرات السياسية والعسكرية التي قامت بها الدول الأوروبية إلى جنوب المتوسط وأعماق إفريقيا محكومة بالبحث عن موارد إنتاجية جديدة في إطار سباق الدول الاستعمارية وغزو آفاق جغرافية جديدة لتحقيق مجتمع الوفرة، والظفر بالسباق نحو التفوق الاقتصادي.(علي الحوات ،2007، ص197)

وفي النصف الثاني من القرن الماضي وتحديداً بعيد الحربين العالميتين الأولى) 1914-1918 (والثانية) 1939-1945 (اللتين أفرزتا وضع ا جديد اً وجدت خلاله كل من(فرنسا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا)نفسيها وقد خرجت للتو من الحرب فاقدة لقوتها البشرية ولم تعد تتوفر على السواعد اللازمة لبناء الغد، وفي حاجة ماسة إلى مزيد من العمالة الأجنبية لتحقيق النمو المتوقع (الهادي سالم مُحَّد،2008،ص 95) ومن ثم شرعت في جلب اليد العاملة من كل من المغرب والجزائر وتونس ودول جنوب الصحراء ، والواضح أن كل عمليات الهجرة الجماعية التي تمت من الجنوب نحو الشمال خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي كانت تحددها حاجة المجتمعات الشمالية، وكانت تتم حسب شروط أوروبية صارمة .

اللافت للنظر أيضا أن العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي شكلت مرحلة حاسمة في رسم معالم جديدة للهجرة في حوض المتوسط ، وتميزت بتسجيل تدفق واسع لأنواع الهجرة من الجنوب، وهو ما يمكن تقسيمه إلى اربع محطات زمنية مترابطة ومتداخلة وهي :

أ) – وخلال هذه المرحلة كانت الدول الأوروبية لا تزال بحاجة ماسة إلى مزيد من العمالة القادمة من الجنوب،(سمير مُحَمَّد ،السياسة الدولية، 2006،العدد 156) كما أن الدول الأوروبية نفسها كانت متحكمة في حركة تدفق المهاجرين من الجنوب عبر قنوات التجمع العائلي وأهم ما ميز هذه المرحلة أن المهاجر الجنوبي تمكن من فهم قواعد اللعبة في دول الشمال وصار يطالب بحق دخول أبنائه المدارس الحكومية وبداية بلورة الخطابات الحقوقية للمهاجر.

ب) – تميزت هذه المرحلة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين، وقد تزامن هذا الفعل مع إغلاق مناجم الفحم في كل من(فرنسا وبلجيكا)التي كانت تستوعب آنذاك أكبر عدد من المهاجرين الشرعيين، وفي مقابل هذا الوضع الاحترازي تزايدت رغبة أبناء الجنوب في الهجرة باتجاه دول الشمال مما أدى إلى إغلاق الحدود.

ففي 19 يونيو 1995 ومع دخول" اتفاقية شنغن "الموقعة بين كل من فرنسا وألمانيا ولكسمبورغ وهولندا حيز التنفيذ تم السماح بموجبها بحرية تنقل الأشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوروبي لكن مع دخول كل من إسبانيا والبرتغال إلى هذا الفضاء اتخذت قضية الهجرة أبعادا غير متوقعة (نفس المصدر سبق ذكره)، لاسيما بعد لجوء سلطات مدريد إلى فرض مزيد من الإجراءات أمام أي عملية هجرة جديدة ، وذلك في محاولة لمنح مواطنيها مزيدا من الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

ج) – أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا صارما لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ مقررات" القانون الجديد للهجرة "والذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي، وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين.

وكرد فعل تجاه هذه السياسة بدأ ما يعرف الآن بالهجرة غير الشرعية السرية والتي تحيل على عملية الالتحاق بالبلدان الأوروبية بدون وجه قانوني. (نفس المصدر ونفس الصفحة) ورغم أن قضية الهجرة غير الشرعية أضحت اليوم قضية تهم كافة الدول المطلة على حوض المتوسط ، فإن المغرب وإسبانيا يمثلان البلدين المعنيين أكثر بهذه الهجرة ، لا سيما أن المغاربة يشكلون النسبة الأكثر في المهاجرين غير الشرعيين.

د) – تعتبر ليبيا مدخل أفريقيا على أوروبا حسب طبيعة موقعها الجغرافي ، بالإضافة بأن لها حدود مع عدد من الدول الافريقية وهذه الحدود شاسعة يصعب السيطرة عليها ، بالإضافة لعوامل أخرى الصحراء الممتدة ذات المناخ الشديد الحرارة والكثبان الرملية ، وعند الوصول إلى ليبيا قد تتوفر لهم فرص عمل في القطاع العام أو الخاص ، لهذا ليبيا تعتبر بلد عمل وعبور فيلاحظ أن الأجانب يتمتعون بمعاملة

شبة متساوية بحقوق المواطنين الليبيين، (عثمان حسن نور، السعودية 2008،ص 47) من حيث الأسعار في الحصول على العلاج والدواء والتعليم وبحسب طبيعة الشعب الليبي يحظى الافارقة بمعاملة حسنة مبنية على أسس دينية وإنسانية.

ونظراً لما تتمتع به ليبيا من وجود موارد اقتصادية تحت الأرض وفوقها ، وموقع جغرافي متميز أصبحت محط انظار الدول الكبرى ومحل تنافس وصرعات لتثبيت النفود ليكون لها موضع قدم ، وليبيا أحدا الدول النامية كغيرها تواجه الكوارث والنمو السكاني وانتهاك حقوق الانسان والنزاعات المسلحة وضعف القيادة والخطط التنموية تعاني الضعف والفشل أحيانا.

وهناك عوامل جعلت من ليبيا نقطة عبور كقربها من سواحل دول جنوب أوروبا إضافة لطول الساحل البحري الذي يصعب تأمينه بالحراسة والمراقبة ، وقد أصبحت الحدود الليبية أحد معابر الهجرة من الدول الافريقية إلى دول الاتحاد الأوربي وخاصة إيطاليا حيث تقدر السلطات المحلية الإيطالية ان عدد العابرين من الأراضي الليبية قد بلغ في فترة من الفترات نحو مليون ونصف مهاجر معظمهم من شمال أفريقيا ودول أسيوية وأفريقية وعربية.

كما يوجد العديد من المنافذ الجنوبية للمهاجرين من بينها النيجر وتشاد والسودان والبالغ طولها 1350 كم ، والمنفذ الغربي مع تونس والجزائر والتي يصل طولها حوالي 1295 كم ، وهناك الحدود الساحلية البحرية البالغة 1900 كم بالإضافة إلى أن مساحة ليبيا والتي تقدر ب1,750000كم لهذا فأنه لمراقبة هذه الحدود وبهذا الحجم يتطلب أمكانيات وأموال وذلك لتوفير المعدات كالطائرات وأجهزة الرادارات والزوارق البحرية الحديثة وأجهزة الرؤية الليلية ، وهناك دوافع وظروف تعاني منها الدول المحيطة ، كالزيادة السكانية والوضاع المعيشية الصعبة وارتفاع نسبة البطالة ، أضف إلى ذلك ان هذه الدول تعاني من سياسة غير مستقرة ونزاعات وحروب داخلية، لهذا يتجمع المهاجرين في أماكن محددة ومن تم تقوم عصابات شبكات التهريب والتي يديرها غالبا أفراد من مصر والسودان والمغرب وتونس بالإضافة إلى أفراد داخل ليبيا.

كما تتعدد وسائل التهريب منها عن طريق نقلهم على شاحنات أو سيارات دفع رباعي إلى الشمال أو غرب ليبيا ، بمبالغ مالية تتراوح ما بين 250 ـ 300 دينار للفرد الواحد ،(حسن جوان،2005،ص121) وغالباً ما ينتظرون أسابيع لاستكمال إجراءاتهم مع بعض عناصر الأمن وخفر السواحل ، بعد هذا كله يتم نقلهم للركوب على متن قوارب صغيرة بأعداد ما بين 30 ـ 35 فرد والقارب حقيقة حمولته لا يتعدى 10 أفراد ،(على الحوات ، 2007م ص199) وأماكن الانطلاق للمهاجرين من زوارة وصبراتة والزاوية والماية وقرقارش وتاجوراء والقره بولي والخمس وكعام بزلتين ومصراته ومنها تنطلق إلى جزر إيطاليا كجزيرة صقلية أو لمبيدوزا الإيطالية بالإضافة إلى مالطا أحياناً.

ثالثا :– مشاكل اللاجئين نتيجة الهجرة غير الشرعية.

قضية الهجرة غير الشرعية من القضايا العالقة بين بلدان القارة الأفريقية هؤلاء الشباب الذين دفعتهم البطالة إلى الهجرة غير الشرعية ، لهذا يتطلب إدراك المشكلة في دول القارة الإفريقية بعقد اتفاقيات من أجل شراكة حقيقية لمعالجة الظاهرة ، تراعي في بنودها البعد الإنساني وعدم انتهاك حقوق الإنسان وبالتالي عدم المعاملة السيئة ، لخلق آليات للتعاون والتنسيق بين كافة البلدان في القارة الأفريقية.

هناك اشكاليات كثيرة تخلقها الهجرة غير الشرعية على المهجر والمهجر إليه كالإرهاب والمخدرات والأوبئة والبطالة ، (صايش عبدالمالك ،2007،ص22) وهذا يتطلب تكتيف الحملات على حدود الدول بوضع عقوبات رادعة وغرامات مالية مع استعمال الوسائط الإعلامية لتوعية الشباب بخطورة الهجرة غير الشرعية إيجاد الحلول الاقتصادية والتنمية في القارة الأفريقية وهذا يعتبر الحل الأمثل ، وهناك حلول بعيدة المدى بمنظومة تدريبية وتعليمية أو سياسات ثقافية من أجل رفع مستوى المعيشة . (على الحوات2007،ص205)

– اضرار الهجرة من عدة نواحي منها : .

أ) – الناحية الصحية :–

انتشار بعض الأمراض المعدية كالصدرية والتهاب السحائي والتهاب الكبد ، مما يتطلب فرض شهادات صحية على المهاجرين.

ب) – الناحية الاجتماعية :–

اختلاف العادات والتوجهات والإقامة في أحياء هامشية بمنازل قديمة وهذه تشكل بؤرة احتكاك ثقافي ووجود مواقف عدائية تهدد الأمن الاجتماعي كسلوكيات مسيئة مثل ظاهرة التسول والباعة المتجولين. (صلاح الدين حافظ ،1983م ، ص 209)

ج) – الناحية الاقتصادية :–

وهي تكدس أعداد المهاجرين وتفشي البطالة وتهريب السلع كالأدوية والأجهزة والوقود وتزوير النقود وتهريب السلع المدعومة.

د) – الناحية الأمنية :–

الهجرة تتم خارج نطاق الإجراءات القانونية المتبعة ، وقد يرتكبوا جرائم كالسرقة والنصب والجرائم الأخلاقية والقتل ، فنجد عدد الجرائم المسجلة لعام 2005 م بلغت 508[1] جريمة وعدد المتهمين 7966 منهم 5603 عرب و2291 أفارقه و72 جنسيات أخرى، يساعد في تفاقم هذه المشكلة عصابات مهربي البشر وتأمل ليبيا في التعاون من الجانب الأوروبي ماديا وبالتقنية الفنية الحديثة والتدريب لتقليل من أخطار الهجرة غير الشرعية.

وغالبا ما تسفر النزعات المسلحة عن نزوح المدنيين على نطاق واسع (علي الحوات ،المصدر سبق ذكره ، ص30) سواء داخل حدود بلادهم أو عبر حدودها الدولية ، وفي الجزء الأعظم من هذه الحالات يضطر النازحون إلى ترك جميع ممتلكاتهم الدنيوية فيما عدا النذر اليسير، ويكون عليهم قطع مسافات طويلة ، سيرا على الأقدام بحثا عن ملاذ آمن بمنأى عن القتال.

هذا ويفقد النازحون واللاجئون داخل بلادهم مصادر رزقهم وسبل كسب دخلهم ، لذلك يعتمدوا في بداية الأمر على النوايا الطيبة لمضيفيهم وعلى الهيئات الإنسانية لكي يمكنهم البقاء على قيد الحياة (مُحَمَّد محمود يوسف ،2005،ص33) وهم محميون بموجب القانون الدولي الإنساني ويستفيدون من برنامج الحماية والمساعدة التي تقدمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وتتحمل السلطات الوطنية المسؤولية في التعامل مع المشكلة ، وفي حالة غير قادرة تتولها اللجنة الدولية ، توفير الاحتياجات (الهادي سالم مُحَمَّد عمر،2008م،ص98)

رابعاً :– العوامل المساعدة على الهجرة غير الشرعية .

- **عوامل جغرافية.**

ان موقع ليبيا الجغرافي المتميز ورقعة أراضيها الشاسعة وشواطئها ساعدها على إنعاش التجارة وتبادل السلع مع أفريقيا وكذلك كانت محل استقطاب العديد من الحضارات الفينيقية والإغريقية والرومانية ، وبهذا الموقع فإن ليبيا تعتبر جسر عبور للعديد من الهجرات والحضارات.

- **عوامل اقتصادية.**

تشكل البطالة عامل رئيسي والتي تدفع الأفراد للعمل بمهنة التهجير غير الشرعي ، لتحقق الربح السريع وسبب البطالة في ليبيا الزيادة المضطربة في عدد السكان وعدم وضع خطط للقضاء عليها.

- **عوامل سياسية.**

النظام السياسي في ليبيا لا يميز بين بني الإنسانية لا بالعرق ولا باللون فليبيا وطن لجميع الجنسيات في العالم ، والاستقرار السياسي خلق عامل جذب للهجرة بنوعيها الشرعية وغير الشرعية ، خاصة التي تعاني الحروب والصرعات (2005 – 3 – 11 الجزيرة www .Aljazeera net).

وللحد من الهجرة يتطلب الاستقرار السياسي ، فالإنسان بطبعه يبحث عن الأمن والاستقرار، وهذا يتطلب تنمية مستدامة قائمة على مشاريع ملموسة.

- **عوامل اجتماعية.**

إن اختلال عدد السكان ومستوى الموارد المتاحة يؤدي إلى مآزق اقتصادية واجتماعية متنوعة، وكذلك ارتفاع نسبة الأمية ، وعدم مواكبة التطور التقني ، وتردي المركز الاجتماعي للمرآة ، وخضوع السلوك الفردي للتقليد والعادات البالية (أبراهيم حركات ، 1981 ط3 ، ص21)

خامساً :– المراحل والترتيبات التي يمر بها المهاجرون .

التفكير في الهجرة واتخاذ قرار الهجرة وكذلك المرور برحلة عبر الصحراء للوصول إلى ليبيا ثم الاستقرار فترة للعمل للحصول على المال في ليبيا يليها وضع برنامج الترتيب للهجرة عن طريق الاتصال بشبكات التهريب ومنها.

الوسيط :– هو ينتمي للوسط البحري ، ودورة الاشرف على عملية الإبحار والتخطيط وهو قادر على تقدير الحسابات والمناورة ، وكذلك التكيف مع الأحداث وتحركات شركائه والتفاوض مع السماسرة حسب الرأسمال البشري ويمكن اختصار مهام الوسيط في الاتي :.

– إشاعة خبر الهجرة في الاوساط المجاورة والبعيدة عن منطقة الانطلاق.

– إقامة علاقات مع الأشخاص الذين يعتزمون القيام بالهجرة خلسة (عبدالله علي عبو ،2011ص،237) ، ويسجلهم في قائمة أولية ويظل على اتصال معهم.

– جلب أكبر عدد بخطة محكمة دون مراعات لحجم وحالة المركب.

– يقوم الوسيط بالاتفاق مع الجميع على السعر وموعد التنفيذ.

– وطبعاً يستفرد الوسيط بالنصيب الوفر من الأموال والبقية تقسم على أعضاء الشبكة.

الأوي:– هذا يمثل همزة الوصل بين المهاجر والعالم الخارجي ، وتؤكل إلية مهمة إيواء المهاجرين ، وتوفير(أكل ، فرش ، سجائر) ورعايتهم وحمايتهم وعدم التفريط فيهم إلا بعد التنسيق مع بقية الطراف، (عبدالسلام بشير الدوبي ، بنغازي،2013، ص95)

ويمنع المهاجرين مدة إقامتهم من الخروج خشية افتضاح أمرهم في غياب كلي لأسباب الراحة والظروف الغير ملائمة في الإقامة والصحة وينتظروا ساعة انطلاق الرحلة.

الريس :– الاسم يدل على القائد البحري وهو الذي توكل إلية مهمة الإبحار بالمجموعة وأهم شروط الريس: .

. المهارة والدراية في قيادة المركب البحري.

. يمتاز بقوة البنية والذكاء ولدية تجارب ناجحة في عمليات العبور.

. يحسن التعامل مع المهاجرين في حالة نشوب خلافات بينهم. .

. لدية استعداد لمواجهة الأمور الطارئة مثل الأعطال في المركب أو مداهمة السلطات الأمنية.

إذا توفرت هذه الشروط يطلق علية ريس ولد بحر والذي يمكن ينجز الرحلة في 12ساعة وقد تطول ثلاثة أو أربع أيام ، وأحيانا الفشل أذا كان الريس لا يملك الحنكة والدهاء في التسلل من تحت أنظار دوريات الأمن والريس قد يكون صاحب المركب وقد يكون مؤجر من صياد. (نفس المصدر سبق ذكره ،ص 98)

صاحب المركب :– يعتبر المركب المكون الرئيسي لعملية التهجير فلا يتم الإبحار إلا بتوفره ، وغالباً ما يكون مركب صيد صغير الحجم أو متوسط ، وصاحب المركب هو الذي يتكفل بتوفير وسيلة النقل واستخدامها لغاية التهريب أو يؤجره للوسطاء لقاء مبلغ من المال.

المهاجر :– هو الشخص الذي يعتزم القيام بالهجرة خلسة نتيجة البطالة أو الحاجة أو انعدام الأمان ، ويرى الرحيل كخيار وحيد لتجاوز أزماته(عبدالسلام الدوبي ،المصدر سبق ذكره ص99) ويعمل حسب تخطيطه لمحاولة تحقيق أسس نجاح الرحلة والتعاون ويترك الباقي لشبكة التهريب الذين في حالة أنتعاش السوق تصبح عمليات التهريب توفر للمهربين عائدات تفوق عائدات صيد السمك وتهريب المخدرات . ويلاحظ الباحثين في الهجرة غير الشرعية أن معظم الراغبين بالهجرة من شرائح الشباب في الفئة العمرية (18 ـ 45) وكذلك مهنة التهجير البشري هم من هذه الفئة حسب السجلات الجنائية ومراكز الشرطة الموقوفين لديها بتهمة التهجير غير الشرعي ، والاكبر سنا نادر وقد

يكون مساهم غير فعال فقد يكون مؤجر بيت أو مشارك بقارب صيد وما شبه ذلك (اسماعيل أدم ،صحيفة الشرق الاوسط،2007،العدد10328) ويستخدم أعضاء الشبكة أجهزه في اتصالاتهم وتعتبر حديثة مثل جهاز G p s وشفرة الثريا.

– ركوب قوارب العبور لتشق طريقها في البحر المتوسط لغرض الوصول إلى أوروبا أو قد يضيع وتنتهي حياته بطريقة مأساوية في أعماق البحر نظراً للقوارب المتهالكة والحمولة الزائدة.

مرحلة التهريب للمهاجرين والتي غالباً ما يتبعها مهربي البشر لنجاح عملية التهريب وتجنب الدوريات البحرية المختصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية ، باتباع الخطوات الأتية : ـ

. تجنب مواعيد الدوريات الأمنية المدروسة سابقاَ بدهاء ومراقبة للتحركات ومواعيدها.

. مراقبة شاطئ البحر والطرقات (علي الحوات، المصدر سبق ذكره،ص208)، بالاعتماد على حنكة الريس ، ويعتبر خوض البحر والتحرك في النهار مجازفة وفيها خطورة.

. أفضل وقت للأبحار بعد منتصف الليل وفي جنح الظلام لتفادي الدوريات والتضليل.

. محاولة ضبط الوقت بحيث يكون الوصول إلى إيطاليا ليلاً كي لا تنتبه السلطات والدوريات الإيطالية التي قد تعيدهم إلى قواربهم أو تقوم بحبسهم في معتقلات خاصه بذلك.

سادساً :– التحديات التي تواجهها ليبيا بسبب الهجرة غير الشرعية .

هذا الملف يفرض تحديات أمنية وصحية واجتماعية وثقافية واقتصادية على ليبيا التي تعاني أزمة في كل مقومات الحياة حتى لسكانها الأصليين، وهي تئن تحت ظروفها الصعبة منذ 8 سنوات (عبدالله علي عبو،2016،العدد165) ويدق ناقوس الخطر أمام كل المنظمات الدولية العاملة في ليبيا والمعنية بالشأن الإنساني والذي يقع ملف الهجرة غير الشرعية في نطاقه وذلك لتكثيف الجهود الحقيقية والفاعلة لأجل إنهاء الأزمة بما يخدم كل الأطراف وليس على حساب الطرف الليبي المنهك بالفوضى والتدخلات المختلفة في شؤونه بما يعمق مأساته أكثر.

وعلى سبيل المثال عن التحديات الصحية نقرأ هنا تصريحاً للسيد الطيب عقيلة – رئيس لجنة حصر العمالة الوافدة يقول فيه (بدأنا خلال الشهرين الماضيين بحصر الاحصائيات الأولى ووجدنا قرابة 15% يعانون أمراض معدية سواء كانت هذه الأمراض على صعيد الإيدز، الوباء الكبدي وحتى الأمراض التي انقرضت من فترة طويلة (المصدر سبق ذكره صحيفة الشرق الاوسط)

أما على سبيل المثال عن التحديات الاقتصادية تشير تقارير صحفية لجريدة (صنداي تايمز) إلى ازدهار أنشطة تهريب المهاجرين من ليبيا إلى السواحل الأوربية خلال العام 2016م حيث تصل أرباحها إلى ما لا يقل عن 30 ألف جنيه إسترليني لكل مجموعة من المهاجرين، وحاورت الجريدة أحد المهربين وأفادها بأنه يحصل على مئة جنيه إسترليني من كل مهاجر مقابل عبور نقاط التفتيش التي تقيمها المجموعات المسلحة المختلفة على طول الطريق ، وينقل نحو 75 مهاجرًا كل اسبوع،(أي أنه يحصل على نحو 7.5 ألف جنيه إسترليني أسبوعيا لتوصيل المهاجرين إلى السواحل).(مساعد الرشيدي ،2012،ص44)

تحدٍ آخر تواجهه البلاد هو ازدياد نسبة البطالة بين السكان مما دفع الكثير من شبابها للانخراط في أعمال شبكات التهريب أو التعاون معهم بسبب نقص السيولة وعدم انتظام المرتبات للموظفين بمؤسسات الدولة والعاملين بالأجهزة الأمنية المختلفة، حيث صرح نفس المهرب لذات الجريدة بالقول (لا يوجد هناك عمل آخر وأستطيع إنجاز العمل عن طريق رشوة عناصر المجموعات المسلحة الموجودة في نقاط التفتيش (سمير رضوان 2006، العدد 164) ونقلت الجريدة أيضًا عن وسيط مهمته الوصل بين المهاجرين وشبكات التهريب، إنه يحصل على 120 جنيهًا إسترلينيًا من كل مهاجر للربط بينه وبين شبكات التهريب التي تعمل على طول السواحل الليبية، وأضاف أن كل مهاجر يدفع نحو ألفين دولار للحصول على مكان في مراكب الهجرة إلى إيطاليا.

وعبر نحو 180 ألف مهاجر، معظمهم من دول الصحراء الأفريقية، سواحل ليبيا إلى إيطاليا خلال العام 2016، (دفعوا ما يقرب من 18 مليون جنيه إسترليني – 23 مليون دولار – لمجرد الوصول إلى السواحل الليبية، هذا بالإضافة إلى ألفي دولار لكل مهاجر لحجز مكان على مراكب الهجرة) (مغاوري شلبي،2006 ، العدد60)

أما على سبيل المثال عن التحديات الأمنية فإنه إلى جانب الهجرة غير الشرعية والإرهاب، يعتبر الجنوب الليبي منطقة عبور لجماعات تهريب السلاح والمخدرات في الصحراء الإفريقية وشبكات الدعارة والجريمة المنظمة كما تشير تقارير أمنية ليبية، بالإضافة إلى أن الهجرة غير الشرعية تعد انتهاكاً لسيادة البلاد وخرقاً لقوانين السفر إليها والإقامة فيها.(صحيفة الشرق الاوسط ،المصدر سبق ذكره)

سابعاً :– المخاطر التي يواجهها المهاجرين لدى عبورهم الأراضي الليبية نحو أوروبا .

الخوف من السلطات الليبية بسبب عدم شرعية التواجد في ليبيا ودخول البلاد عبر منافذ التهريب ، كذلك صعوبة التنقل لجهله بالأراضي الليبية خاصة عند الزيارة الأولى لها أو الموت في الصحراء جوعاً أو عطشاً بسبب عدم معرفة الطرق الصحراوية أو الوجهة الصحيحة للعبور والاستغلال من قبل شبكات التهريب ووسطائهم لتمكين المهاجر من تحقيق حلمه بالهجرة ايضا الموت نتيجة اندلاع الاشتباكات دون سابق إنذار في أي مرحلة من مراحل العبور عبر المناطق الليبية المختلفة ، واحيانا التعرض للخديعة عبر مكاتب

التهجير الوهمية وعبر وسطاء وعملاء لشبكات تهريب مخادعة وكذلك التعرض للملاحقة القانونية نتيجة دخول البلاد بطريقة غير رسمية.(سمير رضوان ،2006، العدد165) مع عدم الحصول على الرعاية الطبية المناسبة بسبب عدم القدرة على زيارة المراكز الصحية دون أوراق رسمية مما يضطره للعمل المجهد أو غير القانوني نتيجة شح فرص العمل.(مُحَمَّد رشيد الفيل ،عمان 2000،ص142- 145) ويجبر غلى الإقامة ضمن مجموعات في أماكن ضيقة تفتقر لأبسط شروط الحياة السليمة والتعرض للحجز في مراكز الإيواء بالمدن الليبية بانتظار الترحيل لبلد المصدر وفق جهود المنظمة الدولية للهجرة وتعاون السفارة المعنية بالمهاجر.

هذه المخاطر التي تواجه المهاجر غير الشرعي خلال رحلته عبر ليبيا إلى أوروبا لا يتسبب فيها ليبيون فقط بل أشخاص من جنسيات نفس دول المصدر ولأسباب مختلفة،(علي الحوات المرجع سبق ذكره ص64) حيث تشير تقارير صحفية إلى بعض الأحداث الدالة على ذلك، فعلى سبيل المثال اعتقلت الشرطة الإيطالية مواطنًا غينيًا للاشتباه في ارتكابه بأعمال تعذيب في معسكر للمهاجرين في ليبيا، وذكرت الشرطة في بيان لها أن الشاب تم إنقاذه عندما حاول مهاجرون ضربه حتى الموت لاتهامه بتعذيبهم في مركز تجمع مؤقت في ليبيا، ووصل أخيرًا إلى جزيرة لامبيدوزا الإيطالية، وفق «فرانس برس» والشاب الغيني متهم بتعذيب المهاجرين بالكهرباء وصب الماء المغلي عليهم، وجرى اعتقاله بعد أيام على وصوله إيطاليا، وهو مشتبه بتورطه في الإتجار بالمهاجرين والاحتجاز والعنف الجنسي والقتل مع مهربين آخرين.(برونسون ماكنيلي2006،العدد36)

وقالت «فرانس برس» إن بعض المهاجرين تحدثوا عن أعمال التعذيب التي تعرضوا لها في ليبيا، عندما كانوا يتصلون بأقاربهم في بلدانهم، وكيف ابتز الجلادون الأموال من أقاربهم كشرط لوقف التعذيب.

ثامناً :– الاتفاقيات والمؤتمرات لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

ساهمت ليبيا في مكافحة الهجرة غير الشرعية منها توضيح لدول الاتحاد الأوربي ان الحل يكمن في نقل التنمية إلى افريقيا وإقامة المشاريع وإيجاد سوق عمل فيها ، وكذلك عقد مؤتمر شراكة بين الدول الأوربية بمشاركة ليبيا خلال الفترة 27– 28 / 11 / 1995م بمدينة برشلونة الاسبانية تحت عنوان" من أجل تدعيم التعاون بين دول الشمال والجنوب " ومن خلال هذا المؤتمر الذي انبثق عنه تجمع (5+5) والذي يضم (فرنسا – إيطاليا – إسبانيا – البرتغال – مالطا) ودول اتحاد المغرب العربي وهم (ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب – موريتانيا) وهي بلدان عبور أكثر من كونها بلدان مصدرة للهجرة، وعقد عقب ذلك اجتماع المجلس الأوربي يومي2002/11/17.16م وتم الاتفاق على معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية .(واقع انعكاسات 5+5,2013،العدد937)

اما بخصوص ما يتعلق بالهجرة غير الشرعية فقد قام مدير الشرطة الإيطالية بزيارة عمل إلى ليبيا بتاريخ 20023/7/29م وكان من نتائجها ما يلي: .

تنظيم ترحيل المتسللين ـ إرسال خبير فني في مسائل الترحيل ـ تبادل المعلومات حول الشبكات الإجرامية العاملة في مجال الهجرة ـ وضع دراسة مشتركة لإمكانية العمل المشترك في البحر- معرفة احتياجات الأجهزة الأمنية الليبية والإيطالية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ـ تبادل المعلومات والتنسيق في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.(علي يحي احمد 2015،ص90-92)

عقب ذلك عقد اجتماع للفريق الخاص بالتدريب والتكوين وتم إعداد الملاحظات اللازمة لنجاح الخطة الأمنية وكانت النقاط الأتية : ـ

إعداد برنامج لتدريب شرطة ليبية لمدة 6 أسابيع بإيطاليا بعدد لا يزيد عن 15 فرد، كذلك تعهد الجانب الإيطالي بتقديم مساعدات خلال المدة القادمة والتي تم حصرها في الاحتياجات الأتية: ـ

1)- تجهيز معسكر لإيواء المتسللين بالقرب من طرابلس يسع لعدد (1000) شخص على ان يتم إنشاء معسكرات أخرى على الشريط الساحلي والمناطق الجنوبية في ليبيا. (محضر اجتماع الجانبين الليبي والإيطالي، 2003م).

2) – تزويد الأجهزة الأمنية في ليبيا بالمعدات الآتية: ـ

عدد 100 منظار ليلي ـ عدد 150 منظار نهاري ـ عدد 5 مختبرات جنائية محمولة ـ عدد 100 جهاز لاسلكي ثابت يعمل على المدى الطويل ـ عدد 300 جهاز g p s ـ عدد 15 سيارة سعة الواحدة 40 راكباً ـ عدد 20 سيارة سعة الواحدة 25 راكباً على ان تكون ملائمة لعبور المناطق الصحراوية ـ تجهيز عدد 50 نقطة عبور على الساحل الليبي بكافة المعدات اللازمة للأنفاذ البحري إي بمعدل من 40 . 50 كيلو متر تتولها نقطة خفر أو مراقبة راداريه وفرق إنقاذ (قرار مجلس الوزراء الليبي 2012)

تم بعد ذلك كانت زيارة وزير الخارجية الإيطالي **يوم 2004/9/26م** حول وضع حلول للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا وقد تم فيها الاتفاق على تقديم مساعدات فنية ومعدات والتي تمثلت في : ـ

تزويد الجانب الليبي عدد 30 ألية عسكرية ، وطائرتين بمحركين ، ومروحية **IB 412** ، وطائرتي استطلاع بحري **iTR 42** ، وعدد 4 سفن بحرية يعمل على متنها افراد من خفر السواحل والشرطة الليبية ويساعدهم 150 شرطيا إيطاليا. (محضر اجتماع الجانبين الليبي والإيطالي، الاتصال الخارجي، 2004م.)

وبالفعل تم تنفيذها ومن ثم فقد انعكست نتائج التعاون الليبي الإيطالي على تحقيق ما يلي : ـ

. إخفاض عدد المهاجرين إلى إيطاليا بنسبة **40%**.

. تسيير رحلات جوية لأبعاد المتسللين من دول المصدر مثل غانا والنيجر ونيجيريا ومصر وبكستان والمغرب وسوريا.

. تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية من خلال المندوب الأمني المقيم بليبيا في سبيل ضبط الفراد وشبكات التهريب.(مكتب ترحيل المهاجرين ،طرابلس 2016)

والملاحظ أنه لا يوجد تعاون مشترك بين ليبيا ودول الاتحاد الأوربي حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية ما عدا دولتي إيطاليا ومالطا فقط.

تاسعاً :– الجهود الليبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية .

تمثلت هذه الجهود في وضع شروط عند الدخول الأراضي الليبية تستهدف تنظيم دخول وإقامة غير الليبيين منها:–

. أن يكون الداخل يحمل جواز سفر ساري المفعول.

. أن يتم الدخول والخروج عبر الأماكن التي يحددها قانون كل دولة. (حسن حسن الامام ،2014،ص58)

. ان يكون حاصلا على شهادة صحية تثبت خلوه من الأمراض المعدية والمتوطنة.

– ان يكون حاصلا على تأشره دخول صحيحة طبعاً باستثناء أعضاء السلك السياسي والقنصلي ومن في حكمهم وكذلك المعفيون بإذن خاص لاعتبارات سياسية.

بالإضافة إلى ذلك يكون الجواز متضمن تأشيره من السلطات الليبية ، على أن تكون صالحة لمدة لا تقل عن شهر، وتمنح تأشيرة الدخول للأغراض التالية: ـ

السياحة ـ الزيارة ـ المهمة المؤقتة ـ الدراسة ـ العمل ـ الالتحاق بأجنبي ـ وتمنح للسائحين.

- القانون رقم 19 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية.

تناول فيه من المادة 1 إلى المادة 12 تنظيم دخول وخروج الاجانب واحكام الهجرة غير الشرعية ونصت المادة **1**) ـ يعتبر مهاجر غير شرعي كل من اقام في ليبيا دون إذن تصريح بالإقامة من الجهات المختصة بقص الاستقرار فيها او العبور إلى دولة أخرى. ونصت المادة **2**) ـ على اعتبار اعمال الهجرة غير المشروعة ما يلي: ـ (احمد رشاد سلام ،2011،ص24-28)

– إدخال المهاجرين غير الشرعيين إلى البلاد أو إخراجها منها بأية وسيلة.

– نقل او تسهيل نقل المهاجرين غير الشرعيين داخل البلاد مع العلم بعدم شرعية وجودهم بها.

– إيواء المهاجرين غير الشرعيين أو إخراجهم أو إخفاء معلومات عنهم لتمكينهم من الإقامة في البلاد أو الخروج منها.

– إعداد وثائق سفر أو هوية مزورة للمهاجرين أو توفيرها أو حيازتها لهم.

تنظيم أو مساعدة أو توجيه أشخاص آخرين للقيام بأي فعل من الأفعال المنصوص عليها في الفقرات السابقة. (مُحَمَّد عبد الخالق، 1978م، ص99)

– في حين نصت المادة من القانون (**3**) ـ على غرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد عن ثلاث آلاف كل من شغل مهاجر غير شرعي.

ونصت المادة (**4**) ـ على عقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف ولا تزيد عن عشرة آلاف دينار[2]ـ وإذا كان ينتمي لعصابة منظمة لتهريب المهاجرين تكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسة عشر ألف دينار ولا تزيد عن ثلاثين ألف دينار. (مدونة التشريعات، العدد (03)2004م، ص101)

عاشراً :– خاتمة البحث.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن احد اسباب الهجرة غير الشرعية هو الهروب من الحروب والنازعات السياسية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، ونلاحظ ايضا ان بعض الدول التي تشجع على الهجرة تأمل في الحصول على العملة الصعبة من تحويلات المهجرين الى ذويهم ، كذلك السماح لهم بالهجرة بهدف الحد من مشاكل البطالة ومشاكل الإسكان وتدني الأجور، أو من عوامل اخرى قد تكون أحداها الصراع على السلطة أو الدخول في حروب أهلية من أجلها ، كما إنه من الأسباب والعوامل التي ساهمت بشكل كبير في نزوح السكان وهجرتهم ، وعمقت من التحديات التي تواجهها دولهم هي أن ظاهرة الهجرة معقدة ومتداخلة بعضها مع البعض ، وما هي إلا نتاجا لجملة من المشاكل الداخلية التي تعانيها الدول المصدرة للمهاجرين ، ونستنتج مما ذكرنا بأن المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي التي ساهمت في خلق الظروف الطاردة في الدول التي تعاني من ظاهرة الهجرة غير الشرعية مما دفع مواطنيها الى الهجرة وتحمل المخاطر والمشاق الى المجهول حيث راح ضحيه ذلك ألاف الشباب الذين غرقوا في مياه البحر او قضوا سنوات في معسكرات الاعتقال في اوروبا .

كما نلاحظ أن الدول المستقبلة للهجرة تكيل بمكيالين في مسألة استقبالها العقول المهاجرة ورفض هجرة العمالة غير المدربة ، أو حتى المهاجرين لأسباب إنسانية وهي تستقبل النوع الاول وتسهل له الهجرة وترفض الثاني وتقاومه باشع وسائل المقاومة.

لذلك فأن أسباب الهجرة تعود إلى تفشي البطالة والركود الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية دون ان تساهم الدول المتقدمة في حل مشاكل الدول الفقيرة المصدرة للمهاجرين لتحقيق التنمية والاستقرار السياسي في الدول الفقيرة لكي تتمكن من الحد من تدفق المهاجرين إليها لذلك فان هذه المشكلة ستتفاقم باضطراد اذ ان الهجرة غير الشرعية لن تنتهي بالحلول المؤقتة والمتمثلة في تعزيز دوريات الحدود وتشديد الرقابة على المهاجرين ، بل يمكن الحد منها في معالجة جذور واسباب هذه الظاهرة العالمية ، من خلال هذه الدراسة تم التوصل الى مجموعة من النتائج والتوصيات التالية :-

أولا: – النتائج

1– الانقسام السياسي الداخلي في ليبيا شكل حالة من عدم الاستقرار وازدياد الهجرات غير الشرعية ، الأمر الذي أدى الى استمرار الفوضى والاقتتال وغياب الاستقرار السياسي.

2- اغلب الاتفاقيات المبرمة بين ليبيا و الدول الأوربية التي تعالج موضوع الهجرة جاءت متوافقة مع سياسة ليبيا الدولية.

3- أغلب المهاجرين غير الشرعيين يفضلون الهجرة إلي أوروبا عبر ليبيا ، لقربها من أوروبا واتساع مساحتها وطول حدودها مع دول الجوار ،بالإضافة إلي الوضع السياسي الأمني في البلاد الذي ساء بسب ما حصل من أحداث سنة 2011 م .

4- أثرت الهجرات غير الشرعية بشكل سلبي على امن الدولة الليبية بما شكلته من فوضى، حيث أصبحت ليبيا ممراً ومنطقة عبور لآلاف من طالبي الهجرة.

5- بينت هذه الدراسة ان ظاهرة الهجرة غير الشرعية نتج عنها العديد من المخاطر الأمنية والاقتصادية والاجتماعية ، كالجرائم والتزوير والنصب والاحتيال والسرقة والقتل وغيرها من الجرائم.

6- أنتشار جرائم الإرهاب التي صاحبت الهجرات غير الشرعية وجرائم الاتجار بالبشر والتهريب شكلت تهديد اً مباشراً للأمن القومي الليبي

ثانياً :– التوصيات .

1- السعي لتحقيق المصالحة الوطنية، وإبداء النوايا الحسنة والمرونة الكافية لإنجاز توافق يحقق الشراكة الوطنية، ويوقف استنزاف مقد ارت الدولة.

2- تعقب الجماعات المتورطة في تهريب البشر، لحماية وحدة ليبيا وسيادتها الوطنية ورفض أي تدخل أجنبي في الشئون الداخلية الليبية .

3- توصي الدراسة بتشديد العقوبات علي مهربي المهاجرين وخاصة الذين ينتمون إلي عصابات الجريمة المنظمة .

4- ضرورة مواجهة الدوافع التي تسهم في ازدياد الهجرة غير الشرعية وتفعيل المراقبة الأمنية على الحدود بين دول العبور والدول التي يقصدها المهاجرون .

5- ضرورة إحكام الرقابة علي المنافذ البرية والبحرية ،وتزويدهم-بالتقنيات الحديثة التي تكشف مستندات الإقامة ووثائق السفر والتأشيرات المزورة.

6- تكثيف التعاون بين جميع الجهات الأمنية للدول المجاورة لمكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال تبادل الخبرات والحد من محاولات التسلل للدولة الليبية.

7- نوصي أن تقوم وسائل الإعلام في الدول المصدرة للهجرة بدورها ، من خلال إنتاج برامج إعلامية تتعلق بتوعية الناس بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

المراجع والمصادر

أولا: **الكتب**

1) – أحمد رشاد سلام ، الهجرة غير المشروعة في القانون المصري ، دار النهضة العربية القاهرة،2011.

2) – إبراهيم سيد أحمد ،قانون الاتجار بالبشر واتفاقية الأمم المتحدة ، دار الكتاب القانوني ،الإسكندرية،.2009 .

3) – حسن حسن الإمام ، مكافحة الهجرة غير الشرعية علي ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية.

4) – سالم إبراهيم بن أحمد النقبي ،جرائم الاتجار بالبشر واستراتيجيات مكافحتها علي الصعيدين الدولي والإقليمي ، دار المتحدة للطباعة ،الطبعة الأولى ،. 2012

5) – صلاح الدين عمر باشا ،المدخل لدراسة الجغرافيا البشرية ، المطبعة- الجديدة،. 1965

6) – عبد السلام بشير الدويبي ، الهجرة غير المشروعة إلي ليبيا الأبعاد والتداعيات، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ،الكتب الوطنية بنغازي،– الطبعة الأولي ،. 2016 .

7) – عثمان الحسن مُحَّد نور ، ياسر عوض عبد الكريم المبارك ،الهجرة غير المشروعة والجريمة ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض، 2008.

8) – علي الحوات ، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب– العربي ،اتحاد المغرب العربي الجامعة المغاربية ،طرابلس ليبيا ،الطبعة– الأولي ،. 2007 .

9) – مُحَّد رشيد الفيل ،الهجرة الكفاءات العلمية العربية الخبرات الفنية أو– النقل المعاكس لتكنولوجيا ،دار مجدولاي لنشر والتوزيع عمان، . 2000

10) – مُحَّد شعبان الدرهوبى ، الهجرة غير الشرعية ومخاطرها الأمنية علي ليبيا في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ،الكتب الوطنية –بنغازي ،الطبعة الأولي 2016.

11) – هاشم فياض ،أفريقيا دراسات في حركة الهجرة السكانية ،ليبيا– – مركز البحوث والدراسات الأفريقية ،. 1992

ثانيا: – المجلات والصحف العلمية

1)– إسماعيل آدم ،الهجرة من أفريقيا إلى أفريقيا، صحيفة الشرق الأوسط ، العدد 10328 ، 9 مارس. 2007

2)– سامية خضر ، أسباب انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، مجلة الوفد ،. 2016

3)– سمير رضوان ، هجرة العمالة ،السياسية الدولية ، مجلد 41 ، العدد 165 ،يوليو. 2006

4)– عبدالله علي عبدو، الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير المشروعة ، مجلة الشريعة والقانون ،كلية القانون جامعة الإمارات المتحدة، العدد 65 ،ابريل 2016 م.

5)– مغاوري شلبي ، الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 165 ، 2006

6)– برونسون ماكنيلي ، الاتجار بالبشر(الوجه القبيح للهجرة العالمية)، مجلة شؤون خليجية ،العدد 36 ، يوليو2006

ثالثا :– رسائل الماجستير

1)– الهادي سالم مُحَّد عمر، الهجرة غير الشرعية للأفارقة عبر ليبيا إلى إيطاليا الأسباب و النتائج المعالجات ، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم – الدراسات الإقليمية أكاديمية الدراسات العليا ليبيا. 2008 – .

2)– مساعد الرشيدي ، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني ، شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة خضر بسكرة ،. 2012 – 2011 .

3)– صايش عبدالمالك ، التعاون الأورو مغاربي في مكافحة الهجرة غير القانونية ، جامعة باجي مختار عنابة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير،2007 – 2006.

رابعا:– المواقع الكترونية

1)– محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية، قناة الجزيرة قسم البحوث– والدراسات قناة الجزيرة

www.aljazeera net

2)– مُحَّد محمود يوسف ، الطيور العربية المهاجرة والمستقبل – المجهول ،موقع الجسر الكتروني

http://facalty.yu.edu.jo/mohammad.taleb

3)– مُحَّد شوقي العناني ، ظاهرة الهجرة والتنمية الاقتصادية الاجتماعية ، ندوة القاهرة.2005

4)– مساعد عبد العاطي اشتيوي ، ندوة الهجرة غير الشرعية – الأبعاد الأمنية والإنسانية ، التي تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية سلطات المملكة المغربية2014 .

5)– عمر يحي أحمد ، مدونة دراسات الهجرة ، 16 – ابريل 2015 ،بعنوان" الهجرة غير الشرعية في القانون الدولي."

خامسا:– وثائق أخرى

1) – بيانات من مكتب الترحيل بجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية،– طرابلس.

2) – قرار مجلس الوزراء الليبي رقم) 145 – (لسنة 2012 ميلادي باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصاته وزارة الداخلية وتنظيم جهازها الإداري

3) – محضر اجتماع الجانبين الليبي والإيطالي، الاتصال الخارجي، 2004م.